

«صندوق التنمية» يمول مشروعاً في السودان بقيمة 50 مليون دينار



• جانب من التوقيع

وقعت وزارة المالية السودانية مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية تمويل مشروع محطة كهرباء «الغولة» الرديفة بولاية غرب كردفان بقيمة 25 مليون دينار «85 مليون دولار».

وقال رئيس وفد الصندوق الكويتي مساعد المدير الاقليمي للدول العربية نصف النصف بعد مراسم التوقيع ان «الصندوق وافق على تمويل المشروع بمبلغ إجمالي 50 مليون دينار (170 مليون دولار)».

وأضاف ان المشروع ينفذ على قرضين قيمة كل منهما 25 مليون دينار «85 مليون دولار» بفترة سداد يصل مداه إلى 25 عاما شاملة فترة الامهال المحددة بخمس سنوات. وأوضح النصف ان الكهرباء تمثل المحرك الاساسي للتنمية، مؤكدا حرص الصندوق على دعم المشروعات في السودان لتعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والخرطوم معتبرا ان السودان اول دولة تحظى بتمويل الصندوق الكويتي بعد انشائه.

من جهته اثنى وزير الدولة بالمالية السوداني مصطفى حولي على الدعم الذي ظل يقدمه الصندوق الكويتي للبلاد ومساعداته المالية والفنية لمختلف قطاعات التنمية في البلاد.

ووصف مشروع كهرباء الغولة بـ«المهم»، معتبرا ان «المشروع استراتيجي لتأثيره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة».

وعلى صعيد متصل أكد مدير التخطيط والمشروعات بالشركة القابضة للكهرباء علي عبدالرحمن أهمية المشروع في ربط ولايات دارفور بالشبكة القومية. متوقعا ان تعمل محطة كهرباء «الغولة» بقدرة إجمالية 200 ميغاواط. وتبلغ كلفة تمويل المشروع نحو 188 مليون دولار منها ما يعادل 170 مليون دولار تمويل الصندوق الكويتي، فيما تتحمل حكومة السودان 18 مليون دولار بالتمويل المحلي عبارة عن كلفة الاعمال المدنية للمشروع.

بمساحة تصل إلى 43 مليون متر مربع مصر تنفذ 430 مشروعاً باستثمارات 9,2 مليارات دولار



أظهر أحدث تقرير حول مؤشرات أداء هيئة التنمية الصناعية المصرية خلال شهر يناير الماضي، أن إجمالي المشروعات الصناعية المزمع إقامتها خلال المرحلة الحالية يبلغ 430 مشروعاً بحجم استثمارات يصل إلى 161 مليار جنيه، ما يعادل 9.25 مليارات دولار، بمساحة إجمالية تصل إلى 73 مليون متر مربع.

وقال بيان صادر عن وزارة التجارة والصناعة المصرية: «إن هذه المشروعات سيتم إنشاؤها باستثمارات عالمية ومحلية، حيث تتضمن 41 مشروعاً باستثمارات عربية، و12 مشروعاً باستثمارات أوروبية، و13 مشروعاً باستثمارات آسيوية، و4 مشروعات باستثمارات أميركية، بالإضافة إلى 360 مشروعاً باستثمارات محلية»، لافتاً إلى أن هذه المشروعات تعكس ثقة رؤوس الأموال المحلية والعالمية في السوق المصرية كأحد أهم المقاصد الاستثمارية المهمة على المستويين الإقليمي والقاري.

وقال مجدي غازي، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إن الهيئة تبذل جهوداً كبيرة لدعم التصنيع المحلي وزيادة تنافسية الصناعة الوطنية والعالمية، المحلية والإقليمية والعالمية، مشيراً إلى أن الهيئة ساهمت في توفير 494 مليون جنيه خلال شهر يناير الماضي مقارنة بـ612 مليون جنيه خلال الشهر نفسه من العام الماضي ليصل إجمالي ما تم توفيره من بداية العام المالي الحالي وحتى يناير الماضي إلى 4 مليارات و215 مليون جنيه، وذلك من خلال دعم برامج

الصناعات الهندسية و96 مشروعاً في مجال الصناعات الغذائية و102 مشروعاً في مجال الصناعات الكيماوية و50 مشروعاً في مجال الغزل والنسيج و31 مشروعاً في مجال مواد البناء.

التصنيع المحلي وتوفير منتجات وطنية جيدة بديلة للمستوردة من الخارج. وأضاف أن إجمالي المشروعات الصناعية المزمع إقامتها خلال المرحلة الحالية، تشمل 151 مشروعاً في مجال

التصنيع المحلي وتوفير منتجات وطنية جيدة بديلة للمستوردة من الخارج. وأضاف أن إجمالي المشروعات الصناعية المزمع إقامتها خلال المرحلة الحالية، تشمل 151 مشروعاً في مجال

تونس تستهدف خفض عجز الميزانية إلى 3%



قال وزير المالية التونسي رضا شلغوم، إن حكومة بلاده برئاسة يوسف الشاهد تخطط لخفض عجز الميزانية العامة إلى 3% خلال عام 2020 و2.4% في سنة 2021، و2% في غضون سنة 2022، وأوضح خلال جلسة عامة عقدها البرلمان التونسي، خصصت للمصادقة على بروتوكول مالي تونسي فرنسي بقيمة 15 مليون يورو والتخطيط لخفض عجز الميزانية العامة لتونس، يتم «طبقاً لمقتضيات القانون الأساسي الجديد لميزانية الدولة».

وأكد شلغوم التزام الحكومة التونسية بالأهداف المتجاوز عجز الميزانية 3.9% خلال العام الحالي، إلى جانب مواصلة العمل على إيجاد الحلول اللازمة لتقليل

من حجم المديونية الخارجية، وكان البرلمان التونسي قد صادق في منتصف ديسمبر الماضي، على ميزانية الدولة التونسية للعام 2019 التي يبلغ حجمها 40.8 مليار دينار «14.5 مليار دولار»، أي بزيادة 8.5%، مقارنة بموازنة 2018، وذلك بموافقة 113 صوتاً من أصل 217.

وتوقعت الحكومة التونسية في هذه الميزانية انخفاض العجز إلى 3.9% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع عجز متوقع لميزانية العام 2018 بنسبة 5%، وشدد وزير المالية التونسي على أن الاقتراض لا يعد خياراً بالنسبة لتونس بل ضرورة لتجاوز الصعوبات المالية والاقتصادية.

1,5% ارتفاعاً في التضخم بمنطقة اليورو خلال فبراير

التضخم ظل دون هذا المستوى المستهدف بكثير منذ 2013. وقال يوروستات، إن زيادة أسعار الخدمات أسهمت بمقدار 0.61 نقطة في إجمالي الناتج على أساس سنوي في فبراير الماضي، فيما أضادت الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ 0.44 نقطة أخرى وزادت أسعار الطاقة 0.35 نقطة، وباستثناء الطاقة والأغذية غير المصنعة، والتي تسهم أسعارها بالتقلب، أو ما يطلق عليه المركزي الأوروبي التضخم الأساسي، ويراقبه لاتخاذ قرارات السياسة النقدية، تكون الأسعار قد زادت 0.3% على أساس شهري و1.2% على أساس سنوي، دون تغيير عن المسجل في يناير الماضي.

أكد مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات»، ارتفاع التضخم بمنطقة اليورو، كما كان متوقفاً في فبراير الماضي، لأسباب على رأسها ارتفاع تكاليف الخدمات والأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ. وأكد يوروستات تقديراته السابقة بأن أسعار المستهلكين في دول منطقة اليورو، البالغ عددها 19 دولة، ارتفعت 0.3% على أساس شهري إلى زيادة نسبتها 1.5% على أساس سنوي، لتتسارع من وتيرة بلغت 1.4% على أساس سنوي في يناير الماضي. ويرغب البنك المركزي الأوروبي في إبقاء التضخم دون 2% بقليل على المدى المتوسط، لكن

«المركزي الفرنسي» يحذر من تباطؤ نمو الاقتصاد هذا العام

قال البنك المركزي الفرنسي، إن اقتصاد فرنسا سينمو هذا العام بمعدل أبطأ قليلاً مما كان متوقفاً في السابق، بالرغم من أن تحسن القدرة الشرائية للأسر من شأنه أن يحد من تأثير تباطؤ عالمي.

وفي أحدث توقعاته الفصلية، تكهن بنك فرنسا بنمو قدره 1.4% هذا العام، بانخفاض طفيف من توقعاته السابقة البالغة 1.5% التي صدرت في ديسمبر.

ونما الاقتصاد الفرنسي 1.5% في 2018، وبالمعدل الذي توقعه البنك المركزي، فإن فرنسا ستفتوق بسهولة على ألمانيا، جارتها المعتمدة على التصدير، حيث توقع الحكومة ومؤسسات خاصة نمو قدره 1% أو أقل بسبب طلب اجنبي ضعيف.

ولأن فرنسا أكثر اعتماداً على المستهلكين في الداخل، فإن اقتصادها سيستفيد من حزمة

تحفيزية بقيمة 10 مليارات يورو «11.3 مليار دولار»، استهدفت تعزيز القدرة على الإنفاق وانها موجة من المظاهرات العنيفة. وفي ديسمبر أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون عن زيادات في الأجور للعمال الأكثر فقراً، وخفض ضريبي لمعظم أرباب معاشات التقاعد في مسعى لإخماد احتجاجات مناهضة للحكومة شهدت فيها العاصمة باريس بعضاً من أسوأ حوادث العنف في عقود.

وقدر البنك المركزي أن تلك الإجراءات ستعزز القدرة الشرائية للأسر هذا العام بمقدار 0.7 نقطة مئوية. وهو ما سيرفع بدوره إنفاق المستهلكين 0.3 نقطة مئوية، ومن شأن التضخم منخفض، من المتوقع أن يبلغ 1.3% هذا العام قبل أن يرتفع تدريجياً إلى 1.7% بحلول 2021. أن يكون له تأثير إيجابي على مكاسب دخل الأسر.



الذهب يتراجع للأسبوع الثاني على التوالي

ارتفع الذهب، أمس متعافياً من الهبوط الحاد الذي مني به في الجلسة السابقة، مع تراجع الدولار وزيادة المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على نحو أعطى دعماً للمعدن النفيس.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.4% إلى 1301.58 دولار للأوقية «الأونصة»، بعد أن خسر نحو 1% في اليوم السابق. ويتجه المعدن الأصفر إلى تحقيق خسارة أسبوعية صغيرة للأسبوع الثاني على التوالي، وارتفع الذهب 0.5% في العقود الأميركية الآجلة إلى 1301.40 دولار للأوقية. وهبط مؤشر الدولار 0.1% مقابل العملات الكبرى، ويتجه لتسجيل أكبر خسارة أسبوعية منذ أوائل ديسمبر الماضي.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاتينوم 0.2% إلى 1560.47 دولاراً للأوقية. ويتجه إلى تحقيق مكسب أسبوعي بنحو 3%، وزادت الفضة بأكثر من 1% إلى 15.35 دولاراً للأوقية وفضر البلاتين 1.4% إلى 829.69 دولاراً للأوقية.

بكين تتعهد بمواجهة ضعف النمو الاقتصادي

قال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ، إن اقتصاد بلاده يواجه ضعفاً إضافياً، لكن بكين لن تدع النمو الاقتصادي يخرج عن نطاق معقول. وكانت الحكومة حددت معدل النمو المستهدف في 2018 عند 6.5%، قبل أن تعلن أن نسبة النمو في العام الماضي بلغت 6.6%، وهي أيضاً وثيرة نمو منذ ما يقرب من 3 عقود.

وكشفت الحكومة الصينية عن هذا الخفض، الأسبوع الماضي، في تقرير قدم خلال افتتاح الدورة السنوية للجلس الوطني لنواب الشعب الصيني «البرلمان» التي تستمر أسبوعين.

وفي نهاية يناير الماضي، قال وانغ كيشان، نائب الرئيس الصيني: إن اقتصاد الصين سيواصل تحقيق نمو مستدام على الرغم من الشكوك العالمية، وذلك بعد أيام من تسجيل ثاني أكبر اقتصاد في العالم أضعف نمو له في نحو 3 عقود، مضيفاً: «سيكون هناك الكثير من الشكوك في 2019، لكن اقتصاد الصين سيستمر في تحقيق نمو مستدام».

وكان صندوق النقد الدولي قد خفض توقعات النمو الاقتصادي للعام الحالي بنسبة 0.2% عن توقعات أكتوبر 2018، ليبلغ 3.5%، مقابل 3.7%، كما خفض توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020، ليبلغ 3.6% بنسبة هبوط بلغت 0.1% عن توقعات أكتوبر 2018.



الصين وأميركا حققا تقدماً جديداً في مباحثات التجارة

قالت تقارير إن نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي تحدث هاتفياً إلى وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين وممثل التجارة الأميركي روبرت لايتهايزر، وإن الجانبين حققا تقدماً جوهرياً جديداً في مباحثات التجارة. وقال تقرير لوكالة «بلومبرغ»: «إن الصين والولايات المتحدة من المرجح أن توجعا اجتماعاً بين الرئيسين دونالد ترامب وشي جين بينغ لإنهاء الخلاف التجاري بين البلدين إلى أبعد على أقرب تقدير».

أغلق مؤشر نيكى الياباني مرتفعاً، الجمعة، مع صعود أسهم الشركات ذات الانكشاف الكبير على الصين بفعل تعهد بكين بتعزيز النمو الاقتصادي، في الوقت الذي رأى فيه المستثمرون أيضاً إشارات على إحراز تقدم مع الصين بشأن الرسوم في مباحثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وارتفع المؤشر نيكى القياسي 0.8% إلى 21450.85 نقطة، وزاد

ألمانيا على موعد مع الانتعاش الاقتصادي في 2020

آلات ومعدات ألمانية الصنع في بعض الدول، فإن الألمان لايزالون يتفوقون الأموال بقوة. وأشار إلى أن الأذهار في قطاع البناء سوف يستمر، وأن معدل البطالة سيخفض العام المقبل إلى أقل من 5% لأول مرة منذ إعادة توحيد ألمانيا. وأضاف الخبير الاقتصادي الألماني أن الصادرات سوف تزداد مجدداً عندما تظهر تأثيرات برامج التحفيز في الصين مثلاً، مشيراً إلى احتمالية حدوث خروج غير منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن تسفر عن انكسارات كبرى، مظماً كان متوقفاً قبل عام.

ولفت إلى أن هناك إجراءات احترازية جيدة من قبل الشركات حالياً، وكذلك على توافر أفكار بريطانية بعدم فرض رسوم جمركية بشكل مؤقت.

كشفت المعهد الألماني لأبحاث الاقتصاد «دي أي دايغو» عن توقعات جيدة للغاية للعام المقبل بالنسبة للوضع الاقتصادي في ألمانيا على نحو أفضل كثيراً مما توقعته معاهد أخرى، وحسب وكالة الأنباء الألمانية فإن المعهد المذكور «أوضح، الخميس، أنه يتوقع انخفاض عدد العاطلين، واستقرار الأسعار وزيادة القوة الاقتصادية»، مضيفاً «أتوقع أيضا تحقيق نمو بنسبة 1% فقط للعام الحالي». وأشار إلى أنه يتوقع أن يزيد إجمالي الناتج المحلي في العام المقبل بنسبة 1.8% مجدداً.

وقال رئيس قسم التوقعات الاقتصادية بالمعهد كلاوس ميشلزن: «ليناريح معاكسة، ولكننا سنسير نحو الأمام، مشيراً إلى أنه على الرغم من تراجع الطلب حالياً على